

بأثرها قالوا لا والله لا أفركها حتى أفركها

ووقع طلقه بأية ان يزوجها الكفاية

الاولى من غيرها

وان كان طلقا بالطلاق

او بعد حرقان فربما لمدة حنث

بعضها وسقط المهر

فلو لم يكن اتانسا عا والابلا فان مضت مدة اخرى بلا وطئ

بأخرى فان نكح ثالثا فذلك فان تزوجها بعد

والهين باقية فان وطئ لم الكفاية

ان لم يطأه وكلا لولدين اجنبية او من مبالغة

وكلا بلاه فمما دون امرجة اشهر فلو قال لا افرك

هما كان بلاه ولو مكنت يوما قال لا افرك

الدولين فليس يبلاه وكذا لو قال افرق

وقد يقع السنة امرجة اشهر صام ابلا

فيها لا يكون موبيا وان عجز الولى عن

صهرها او جته لولادتها وبناتها

فثبت المهر ان اسلم المهر من وقت

البيع بالوطئ وان قال المهر

او مدة الايلا حتى

ثم ولدت بعد الرجعة لا فممن عين صحت الرجعة ولو قال لا امر

اولدت فان طلق فولدت ولدت ثم اخبر من بطن آخر وهو رجعة

وان قال كلما ولدت فان طلق فولدت ثلثة في بطن مختلف

فالثاني والثلث رجعة وتم الثلث بولادة الثالث وعليه العدة

بالاخر والمطلقة الرجعة تشتتوق وتزويج وذلك لا يدخل عليها

حتى يعلم ان لم يقصد رجعة وليس له ان يستأجره حتى يرجعها والطلاق

الرجعي لا يرد الوطء ولم ان يزوج بما دون الثلث في العدة ويجوزها

لا تحل الرجعة بعد الثلث والامنة بعد الثلث لا بعد وطئ من رجوع

صحيح ورضع عذبة ولا تحل ملك ميم وبجملها وطء المراهون كالنسد

والشوط الا بزوج دون الاذن ان تزوجها بشرط التحليل كونه

للزوجة وعن ابي ذر فان النكاح فاسد ولا يضر الا ولو عن مجمل

صحيح ولا تحل الا ولو الزوج الثلثي كالمه ما دون الثلث ايضا

خلافه فمن طلقت زوجها وعادت اليه بعد اخر عادت بثلث

وعذبة ما بقي ولو قالت طلقت الثلث انقضت عذبة يساء وتحلت

وانقضت عذبة وللدة تحتمل ذلك فله نصرفها ان غلب على طئ

صدقها باب الابداء هو الخلف عتلت وطئ الرجل مدة

بهي امرجة اشهر الرجعة وشهران لامة فلا يرد له ولو حلف على

ان مدة الايلا حتى

بالاداء او التخصيص او صوت العنق فثبت الرجوع

الطهر المشهور وما روى ابن عمر عن النبي

لا يحل له ان يطأها حلالا الا بالشرط

او كبره من حلاله ان طلقه الا بالشرط

ولو طلقها ثانيا وتزوجت اخرى ائت منه

وانقضت عذبتها وعادت الى الايلا عارت

بثلث تطليقات اجماعا عيسى

ووقع

Copyright © King Fahd University